

الد ل الاشتراكي

احتتجاجات المزارعين المنددين بسياسات الاتحاد الأوروبي تجتاح العاصمة الوربية



تعتمد أزمة احتجاجات المزارعين المنددين بسياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالزراعة، ومنها الضغوط على الأسعار والضرائب. وأصبحت الجرارات تغزو المدن الأوروبية كتعبير عن سخط هذه الشريحة من السياسة المتبعية في دول الاتحاد. وظاهرة العديد من المزارعين في بوكسل من أخرى للمطالبة بتغيير السياسة الزراعية المشتركة. وتفاوت تقارير أعلاه إن مئات المظاهرين خرجوا إلى شوارع الحي الأوروبي، استجابة لدعوة النقابات البلجيكية الرئيسية والمنسق الأوروبي فيما يليه، وذلك لمواصلة الضغط على المؤسسات وفي إسبانيا كانت مدريد مركز لظاهرة حاشدة شارك فيها حوالي 20 ألف شخص، وتم الإبلاغ عن إغلاق تقاطع على الطريق السريع بين إلشينا وبوندا، وأنباء وجوهها في بوكسل، حيث كان وزراء زراعة الاتحاد الأوروبي مجتمعين. وانتهت الاحتجاجات باشتباكات بين المتظاهرين وضباط الشرطة.

وافتلال أبواب وزارة الزراعة والثروة السمكية والاغذية الإسبانية بالجرائم، التي استقبلها حوالي 20 ألف شخص وصوا من مختلف أنحاء البلد إلى مدريد، وكان يوم الاحتجاج الجديد تحت عنوان "رافع عن طعامك". وفي الوقت ذاته، تبقى الجمعيات الزراعية البلجيكية والألمانية والهولندية والفرنسية أعضاء في حالة تأهب، وذكرت جمعية التنسيق الأوروبية أن الكتلة الأوروبية لا تزال لا تفعل ما يكفي لمعالجة الضغوط الاقتصادية.

الاحتجاجات تعود إلى معقل الحركة العمالية المصرية والإضراب يحتاج شركة غزل المحلة



أعلن عمال شركة "غزل المحلة" في مصر الإضراب عن العمل، يوم الخميس 22/2/2024. اعتراضًا على استثناء قطاع الأعمال العامة من قرار رئاسة الجمهورية برفع الحد الأدنى للأجور، ما أدى لقيام الأمن بغلق بوابات المصانع على العمال، وتراجع المحافظ عن زيارة المصانع بعد أن كان في طريقه لافتتاح معرض داخل الشركة، وأكدت تقارير إعلامية أن عاملات مصنع الملابس هن شرارة الاحتجاجات الأولى، إذ حاولن الخروج من المصانع إلى ساحة الشركة، لكن عناصر الأمن أغلقوا بوابات المصانع عليهم، وسرعان ما أعلن عمال باقي المصانع الإضراب، وهتف عمال "غزل المحلة" المضربون: "واحد اثنين قرارات الرئيس فلين"، في إشارة إلى قرارات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي التي برفع الحد الأدنى للأجور إلى 6 آلاف جنيه ويعلمون في شركة "غزل المحلة" حالياً 14 ألف عامل، وتعمل بنحو 20 بالمائة من طاقتها، وتقوم الشركة القابضة المالكة لها ببيع أصولها ومتلكاتها بالتقدير تمهدًا لتصفيتها.

احتتجاجات عمال النفط في جنوب الأحواز



شهدت شركة كوتينيتات بلتو أولى للنفط والغاز، جنوب الأحواز، احتجاجات حاشدة من قبل عمال النفط، احتجاجات على تدني الرواتب وعدم تطبيق خطة التصنيف الوظيفي، أكد مجموعة من الموظفين النفطيين أنهم نظموا مسيرة نقاية للتعبير عن رفضهم الشديد للستمرون في تحسين الرواتب والمزايا المالية للعاملين في صناعة النفط، وأشار العمال إلى ضرورة إزالة سقف الرواتب والمزايا لموظفي العمليات النفطية، مؤكدين أن هذه القيد تعيق من حقوقهم المالية وتقلل من قيمة جهودهم في القطاع. كما طالب العمال بتطبيق المادة 10 من قانون النفط بشكل كامل، وعدم التلاعب بصدقون النفط، مع الحفاظ على استقراره، وذلك لضمان استئناف العمل من التزامات النفطية بشكل عادل وشفاف.

يأتي هذا الاحتجاج في ظل تصاعد التوترات داخل صناعة النفط بجنوب الأحواز، حيث تعاني العمال من ضغوط مالية متزايدة نتيجة تقييدات الأجر وعدم تنفيذ القوانين المتعلقة بالقطاع النفطي، ويعبر هذا الحراك النقابي خطوة مهمة نحو تحسين ظروف عمل العمال وتعزيز حقوقهم في صناعة النفط، ويعكس الانتي الشديد لدى العمال تجاه السياسات الاقتصادية والمالية التي تضر بمصالحهم وحقوقهم المالية.

والخدمات، يجعل من رواتب الموظفين وخصوصا من الدرجات الدنيا، ومن يتسامون اعتانات الرعاية الاجتماعية أو من المتقدعين لا تسد أبسط احتياجاتهم الأساسية، لذلك فإن عمليات مطالبهم بإقرار سلم جديد للرواتب لم تأتى من فرغ، إنما سبب عدم قدرتهم على توفير متطلباتهم ومتطلبات علاالتهم.

وتعود حركة الاحتجاجات والاضرابات التي يقودها العمال والموظفين من أجل إقرار سلم رواتب جيدي على أحدى مبادين الصراع الطبقي داخل المجتمع، وهذه الحركة بالإضافة إلى حرّكات الخرجين والمعلميين المطالبين بالتعيين، والشيعي والشيعي والعتبيين، وغيرهم من المعترضين، إنّ تجليات هذا الصراع، وإذا ما استطاعت هذه الحركات تنظيم نفسها فإن تستطيع

جلال الصباغ

"هذا الأمر في حقيقته يتعلق بالسياسة الاقتصادية الدولة، لهذا النظام وبطريقه مدروسة يرتبط بالرأسمال العالمي ومؤسساته القضايا التي تعمق الطائفية والتبيّن، إنما هو رأي القوى البرجوازية المتحكمة ذات الرؤاية في العراق وتغيير موضوع أسعار النفط بالاقتصادية في العراق، وهو ما يقوم به الوقفين سنجاباً مبالغ طائلة: وهو ما يتحقق من مشروعها السياسي والشعبي، وهذا التصرّح يعكس جوهر تعاطي الحكومات المتغيرة مع مجتمعها، الناس وازارتهم،



إن موارد الدولة المتحصل عليها من الضرائب لا أحد يعلم عن مصدرها شيئاً، سواء ما يتعلق بضربي الكهرباء والماء وضربي الهواتف، وكذلك ضرائب الكمارك والمكافحة الجنوية التي تقدر باراداتها السنوية بالتسعة مليارات دولار، وكذلك موارد دوائر ضريبة العقارات وغيرها، وهذه الأموال لا أحد يعرف أين تذهب سوى قوى وأحزاب و مليشيات النظام. كذلك فإن رواتب وأوضاع العاملين في الوزارات الثرث، والبرلمانيين والوزراء والمدراء العاملين وأعضاء الحكومات المحلية ورؤساء الهيئات المسؤولة، كل رواتب بليبي احتياجهن، وكل المعلمين والمعلمين بالتعيين، سوى التخلص من أوهام أن هذا النظام قابل للإصلاح، ويمكنه حلحلة الزمرات التي توثر على حياتهم ومعيشتهم وعيشة أطفالهم، فجزء هذه الأزمات والمشكلات ترتبط بطبيعة هذا النظام المسؤولين والمتنفذين من اقطاب النظام الحاكم كل عام، وأخر ما تم كشفه من سرقة أموال الضرائب والذى قدرت بأكثر هذه الزمرات والمشكلات سوى بالخلاف من النظام نفسه.

هؤلاء يحصلون على حصة الأسد من ميزانية الدولة في العراق، بالإضافة إلى عمليات الفساد والسرقة القائمة على قدم وساق والمتنفذة يوماً بعد آخر، تؤدي هي الأخرى إلى ذهاب مليارات الدولارات في حسابات المسؤولين والمتنفذين من اقطاب النظام الحاكم كل عام، وأخر ما تم كشفه من سرقة أموال الضرائب والذى قدرت بأكثر ملياري ونصف المليار دولار، وهذه السرقة يكشف عنها واحدة من مئات بل وآلاف السرقات التي لم يكشف عنها.

إن التضخم الحاصل في اسعار السلع والبضائع

بيان صادر عن النقابات العمالية العراقية حول مشروع قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين

عن مسوّدات النقابات العمالية يعرّبون عن بالغ استغرابه تقدّيم لجنة العمل البرلمانية لمسودة مشروع "قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين" إلى مجلس النواب دون عرضها ومناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعيين) ومستشاريه والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وبالتالي فإن هذه الأسعار غير ثابتة لكن

فهذه الحكومات يفهمها أولاً وأخيراً مصالحها ومصالح رعايتها ودعيمها، أما المواطنون فلا يأس أن نسمح لهم بالعيش! إنما إذا ماتوا فلا يأس أيضاً، موضوع سلم الرواتب قضية شاملة والنواب ورؤسها مصالحها

والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد

للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وإن الإزمات التي يمر بها، وهي تعمّل على إدامة بقائه من خلال مشاركتها في الانتخابات

ثلاثاً من المادة (22) من الدستور العراقي لعام 2005، والماعيرات الدولية والدولية، وذريعة

وأضاحى تأييدهم اندماج العراق إلى اتفاقية رقم 87 سنة 1948 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية

حق التنظيم) بموجب القانون رقم 87 لسنة 2017 والاتفاقية 98 لسنة 1949 (اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) بموجب القانون رقم 59 لسنة 1962، وأحكام قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وتنصل لجنة العمل البرلمانية

عن مسوّدات النقابات العمالية يعرّبون عن بالغ استغرابه تقدّيم لجنة العمل البرلمانية لمسودة مشروع "قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين" إلى مجلس النواب دون عرضها ومناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعيين) ومستشاريه والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد

للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وإن الإزمات التي يمر بها، وهي تعمّل على إدامة بقائه من خلال مشاركتها في الانتخابات

الثالثاً من المادة (22) من الدستور العراقي لعام 2005، والماعيرات الدولية والدولية، وذريعة

وأضاحى تأييدهم اندماج العراق إلى اتفاقية رقم 87 سنة 1948 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية

حق التنظيم) بموجب القانون رقم 87 لسنة 2017 والاتفاقية 98 لسنة 1949 (اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) بموجب القانون رقم 59 لسنة 1962، وأحكام قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وتنصل لجنة العمل البرلمانية

عن مسوّدات النقابات العمالية يعرّبون عن بالغ استغرابه تقدّيم لجنة العمل البرلمانية لمسودة مشروع "قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين" إلى مجلس النواب دون عرضها ومناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعيين) ومستشاريه والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد

للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وإن الإزمات التي يمر بها، وهي تعمّل على إدامة بقائه من خلال مشاركتها في الانتخابات

الثالثاً من المادة (22) من الدستور العراقي لعام 2005، والماعيرات الدولية والدولية، وذريعة

وأضاحى تأييدهم اندماج العراق إلى اتفاقية رقم 87 سنة 1948 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية

حق التنظيم) بموجب القانون رقم 87 لسنة 2017 والاتفاقية 98 لسنة 1949 (اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) بموجب القانون رقم 59 لسنة 1962، وأحكام قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وتنصل لجنة العمل البرلمانية

عن مسوّدات النقابات العمالية يعرّبون عن بالغ استغرابه تقدّيم لجنة العمل البرلمانية لمسودة مشروع "قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين" إلى مجلس النواب دون عرضها ومناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعيين) ومستشاريه والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد

للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وإن الإزمات التي يمر بها، وهي تعمّل على إدامة بقائه من خلال مشاركتها في الانتخابات

الثالثاً من المادة (22) من الدستور العراقي لعام 2005، والماعيرات الدولية والدولية، وذريعة

وأضاحى تأييدهم اندماج العراق إلى اتفاقية رقم 87 سنة 1948 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية

حق التنظيم) بموجب القانون رقم 87 لسنة 2017 والاتفاقية 98 لسنة 1949 (اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) بموجب القانون رقم 59 لسنة 1962، وأحكام قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وتنصل لجنة العمل البرلمانية

عن مسوّدات النقابات العمالية يعرّبون عن بالغ استغرابه تقدّيم لجنة العمل البرلمانية لمسودة مشروع "قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين" إلى مجلس النواب دون عرضها ومناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعيين) ومستشاريه والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد

للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وإن الإزمات التي يمر بها، وهي تعمّل على إدامة بقائه من خلال مشاركتها في الانتخابات

الثالثاً من المادة (22) من الدستور العراقي لعام 2005، والماعيرات الدولية والدولية، وذريعة

وأضاحى تأييدهم اندماج العراق إلى اتفاقية رقم 87 سنة 1948 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية

حق التنظيم) بموجب القانون رقم 87 لسنة 2017 والاتفاقية 98 لسنة 1949 (اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) بموجب القانون رقم 59 لسنة 1962، وأحكام قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وتنصل لجنة العمل البرلمانية

عن مسوّدات النقابات العمالية يعرّبون عن بالغ استغرابه تقدّيم لجنة العمل البرلمانية لمسودة مشروع "قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين" إلى مجلس النواب دون عرضها ومناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعيين) ومستشاريه والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد

للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وإن الإزمات التي يمر بها، وهي تعمّل على إدامة بقائه من خلال مشاركتها في الانتخابات

الثالثاً من المادة (22) من الدستور العراقي لعام 2005، والماعيرات الدولية والدولية، وذريعة

وأضاحى تأييدهم اندماج العراق إلى اتفاقية رقم 87 سنة 1948 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية

حق التنظيم) بموجب القانون رقم 87 لسنة 2017 والاتفاقية 98 لسنة 1949 (اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) بموجب القانون رقم 59 لسنة 1962، وأحكام قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وتنصل لجنة العمل البرلمانية

عن مسوّدات النقابات العمالية يعرّبون عن بالغ استغرابه تقدّيم لجنة العمل البرلمانية لمسودة مشروع "قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين" إلى مجلس النواب دون عرضها ومناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعيين) ومستشاريه والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد

للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وإن الإزمات التي يمر بها، وهي تعمّل على إدامة بقائه من خلال مشاركتها في الانتخابات

الثالثاً من المادة (22) من الدستور العراقي لعام 2005، والماعيرات الدولية والدولية، وذريعة

وأضاحى تأييدهم اندماج العراق إلى اتفاقية رقم 87 سنة 1948 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية

حق التنظيم) بموجب القانون رقم 87 لسنة 2017 والاتفاقية 98 لسنة 1949 (اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) بموجب القانون رقم 59 لسنة 1962، وأحكام قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وتنصل لجنة العمل البرلمانية

عن مسوّدات النقابات العمالية يعرّبون عن بالغ استغرابه تقدّيم لجنة العمل البرلمانية لمسودة مشروع "قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين" إلى مجلس النواب دون عرضها ومناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعيين) ومستشاريه والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد

للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وإن الإزمات التي يمر بها، وهي تعمّل على إدامة بقائه من خلال مشاركتها في الانتخابات

الثالثاً من المادة (22) من الدستور العراقي لعام 2005، والماعيرات الدولية والدولية، وذريعة

وأضاحى تأييدهم اندماج العراق إلى اتفاقية رقم 87 سنة 1948 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية

حق التنظيم) بموجب القانون رقم 87 لسنة 2017 والاتفاقية 98 لسنة 1949 (اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) بموجب القانون رقم 59 لسنة 1962، وأحكام قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وتنصل لجنة العمل البرلمانية

عن مسوّدات النقابات العمالية يعرّبون عن بالغ استغرابه تقدّيم لجنة العمل البرلمانية لمسودة مشروع "قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين" إلى مجلس النواب دون عرضها ومناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعيين) ومستشاريه والقوى التي انتبه لها، فهو لا يتعلّق بالسلطات والمال، ولديهم من الأجهزة المدنية وال مليشيات ما يحفظ بقادتهم، إن حجة الحكومة بصعوبة إقرار سلم جديد

للرواتب تتعلّق بأسعار النفط، باعتبارها تتحكم بقدرة الدولة على زيادة المرتبات، وإن الإزمات التي يمر بها، وهي تعمّل على إدامة بقائه من خلال مشاركتها في الانتخابات

حيدر الجاسم: المحور الاساسي والرئيسي في عمل اتحادنا هو الوقوف بوجه الخصخصة والاستثمار ضد سياسة الحكومة الاقتصادية



حيدر الجاسم: المحور الاساسي ورئيسي في عمل اتحادنا هو الوقوف بوجه الخصخصة والاستثمار تداعي عن قوفهم؟

حيدر الجاسم: بالنسبة للعملة الدشة؟ كيف يمكن لكم التوصل الى تأسيس نقابات خاصة بهم وضد سياسة الحكومة الاقتصادية موضوع... والمؤتمر اهمية كبيرة على العمال. اولها اعادة صعوبة كبيرة في تنظيمهم. ولكن لدينا تجربة في فرع البصرة. وعملنا كاتحاد لجنة تحضيرية في جاهزية كبيرة وواسعة وخاصة الطبقة العاملة التي تأثرت بالتشقش والخصوص. وعلمنا هو تطوير الصراع بين العمال وسياسة الحكومة خاصه بهم، ونعمل على اقامه مؤتمر خاصه بنقابتهم ليتم تعليم التجربة على باقي الفروع. وفي مختلف محافظات العراق.

الغد الاشتراكي: كانت في مؤتمركم ابهاج بخصوص المرأة العاملة. بما هي ابرز التحديات التي تواجه المرأة العاملة اليوم، وما هي الزيارات لتفعيل دور المرأة داخل النقابات والاتحادات العمالية؟

حيدر الجاسم: بالنسبة لموضع المرأة العاملة ومعاناتها الكبيرة في العراق. وذلك من قبل العديد من الجهات منها المجتمع ومنها موقع العمل. ولنا تجربة ناجحة في اتحادنا وهي المدرسة النسوية الاشتراكية. وهناك ضرورة لإعادة العمل بها في بغداد وبباقي الفروع. وذلك من اجل خلق نساء قياديات مسلحات بالحرية والمساواة والاشتراكية.

الغد الاشتراكي: كيف يواجهه العمال

والنقابات العمالية في العراق الضغوط والعقوبات التي توجّه للناشطين النقابيين داخل القطاع العام؟

حيدر الجاسم: هناك العديد من القويبات والمظايفات التي يتعرض لها الناشطون النقابيون. ومنها النقل والفصل وغيرها من العقوبات الاخرى. ونحن في مواجهة صعبة هي السياسة التي تبعها الادارات في اضعاف العمل النقابي. وبعد الناشطين من العمل العمال النقابي في العراق. ونحو 2500 دولار عن كل منصب. برفع تقارير رصد العمال في اتحادنا المنظمات العمالية العالمية.

الغد الاشتراكي: كيف يتعامل اتحادكم مع

اجرت صحيفة الغد حوارا مع رئيس اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق حيدر الجاسم، والذي تم انتخابه خلال المؤتمر الاخير، وحاورته حول طبيعة هذا المؤتمر والنقابات المشاركة فيه، وكذلك حول احوال الطبقة العاملة في عموم العراق وإمكانية توحيد نضال الشارع المختلفة على صعيد العراق، إضافة لمقاييس أخرى.

الغد الاشتراكي: في البدء تهنئكم الغد الاشتراكي على انتخابكم كرئيس لاتحاد المجالس والنقابات العمالية في المؤتمر الرابع الذي عقد في بغداد، وما هي أهمية هذا المؤتمر وفي سياقه؟

حيدر الجاسم: شكرًا جزيلا على التهنئة والزيارات مناسبة نجاح المؤتمر الرابع...

حيدر الجاسم: اتحادنا هو الوقوف بوجه الخصخصة والاعادة صعوبة كبيرة في تنظيمهم. ولكن لدينا تجربة في جاهزية كبيرة وواسعة وخاصة الطبقة العاملة التي تأثرت بالتشقش والخصوص. وعلمنا هو تطوير الصراع بين العمال وسياسة الحكومة خاصه بهم، ونعمل على اقامه مؤتمر خاصه بنقابتهم ليتم تعليم التجربة على باقي الفروع.

الغد الاشتراكي: من هي النقابات التي شاركت معكم في مؤتمركم؟ وهل لك ان تعطينا صورة شاملة عنها؟

حيدر الجاسم: في الحقيقة القويبات التي

لعددهن تشكلن تطلعات النساء باي شكل من الاشكال.

الغد الاشتراكي: في حل قضيائنا مقاتلة

المرأة سواء داخل الاسرة او خارجها. وحتى ان

يتبرع تعديل المادة 57 من قانون المتقنفين والممسوبيين

الشخصية التي تقر الام بحضانة اطفالها وفق شروط معينة.

اما الناشطة تقول ان النساء العاملات في العمل

هي ملائكة من مشاهد المرأة العارقة. وعلى الرغم

من وجود كوتا نسبة فيه الا انه لا يمثل المرأة.

الغد الاشتراكي: في قيام تجديف القويبات التي

تعامل مع وضع المرأة العاملة بعد ذاتها

الحكومي والخاص، بالذات ما يتعلق بإجازات

النفقة والاجور والفصل من العمل وغيرهما من

القواعد والتشريعات؟

وكانت اجابة المحامية منار على هذا

السؤال كالتالي: لا استطيع الخوض في التفاصيل

لما كان هناك تفاعلات من اصحاب المهن

العاملة والشركات العاملين فيها. والتحديات

والصعوبات التي تواجه العمل النقابي في عموم

العراق. وما يميز هذا المؤتمر هو المشاركة

النوعية للنقابيين من مختلف المحافظات. فقد

جاء المندوبون حول اوضاع الطبقية

العاملة والشركات العاملين فيها. والتحديات

الشتت والتضييق على اصحاب المهن

والمحافظات الأخرى. واسمح لي ان اذكر لـ

المشاركيين وهو: نقابة العاملين في الكهرباء/

بصرة - نقابة العاملين في السمسدة الجنوبية

/بغداد - نقابة الخدمات العامة / قطاع عام /

بغداد - نقابة الخدمات / قطاع خاص / كركوك

- نقابة البناء والآشغال / بغداد - نقابة العاملين

في التربية / عراق الدين / بغداد - نقابة العمالين

والمتقاعدين في القطاع العام / بغداد - نقابة العمالين في الكهرباء

والخشاب والديكورات / بصرة - نقابة العاملين

والتي تتجه الغد الاشتراكي بالسؤال

الى ايجاد اجراءات لحل اشكالها

والتي تتجه الغد الاشتراكي السؤال التالي:

بعد ذلك طرحت الغد الاشتراكي السؤال التالي:

نور الهدى غناوي وقد كانت ايجادتها

بالتأكيد لا في مجال القطاع الخاص يتم تسليم

المرأة لأجل الحصول على عمل. كمان عملها في

القطاع الخاص تكون الغاية منه في الكثير من

الاحيان ان تكون العاملة مجرد واجهة وسلعة

من اجل تحقيق المزيد من الارباح.

اما المحامية منار علي فيبيت انه فيما

يخص وظائف الدولة هناك تباين ملحوظ في

اعداد الموظفين الى اعداد الموظفات صالح

الرجال بالتأكيد. وهذا أمر يستدعي الالتفات

إليه ومناقشة. وبالنسبة للقطاع الخاص فهي

ترى ان قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 النافذ

قدنظم عمل المرأة بطريقة جيدة في معظم

ال الحالات كالإجازات، واؤقات العمل وما الى ذلك.

لكن التساؤل يبقى هل قانون العمل العراقي

له هيبة وتطبقه داخل القطاع الخاص؟ ام انه مجرد مواد قانونية تمثل ورق؟

في جانها كانت الناشطة والنقابية اقبال صلال

الى ذلك قالت الغد الاشتراكي في ميدان

النقطة النسوية والنقابية اقبال صلال

التابلي: لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة في

النقايبات من الناحية المهنية والعملية. لكن

المشكلة في بعض النقابيين من الجنس الذي يتبطن انهم

بنسبتهم المثلثة القائم على الجنس لكنهم يعتقدون

ان المرأة تختلف عن الرجال في اداء عملها

وهي اداة انتاجية افضل من الرجال.

اما اجابة اقبال صلال على النحو التالي:

علاقة نسواننا بذاتها وذواتها وذوات الآخرين

الذكورية وهي تجعل طفلها من اجل انتهاك

الآخرين. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية افضل

من الرجل. وهذا ينبع من تصورها المتخلف

الذكري الذي يرى ان المرأة اداة انتاجية

